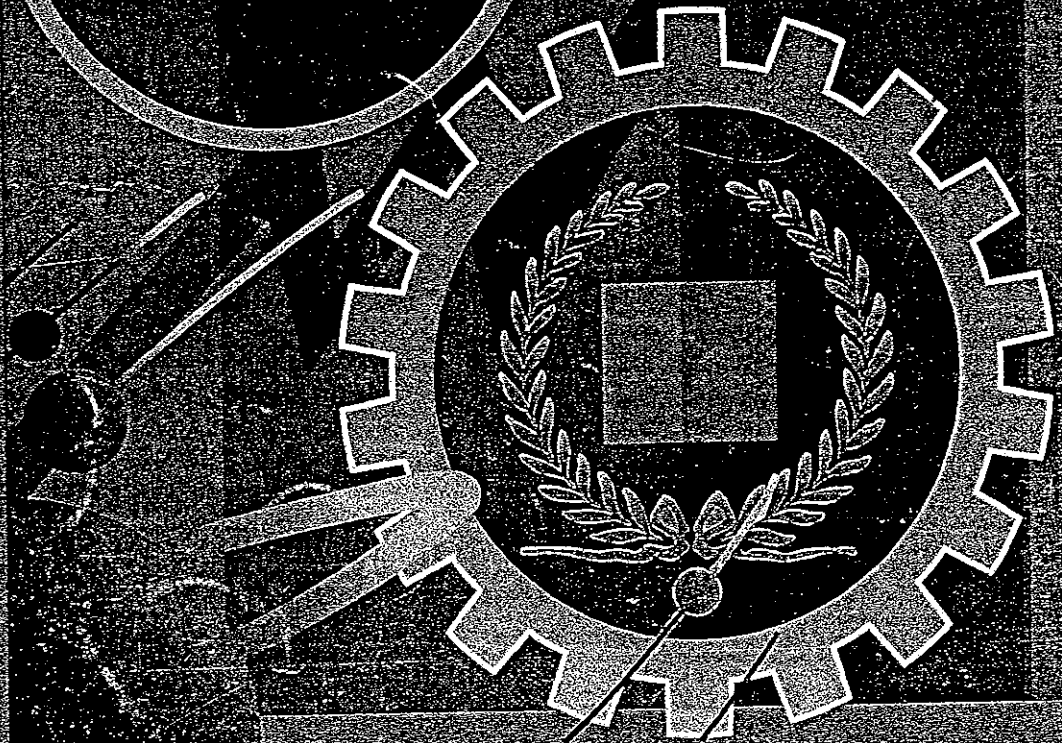
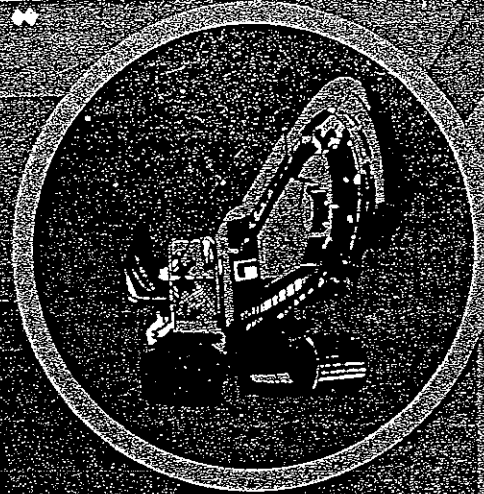
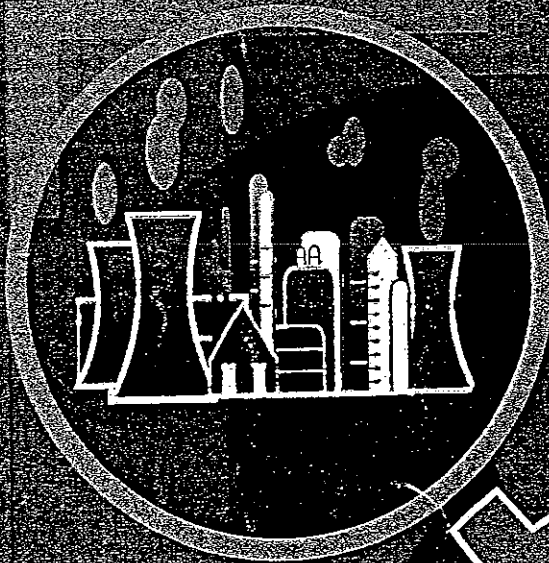




وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

مصلحة الشركات

صحيفة الشركات



(النشرة رقم ١٢ شهر يناير سنة ٢٠٠١)



وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

مصلحة الشركات

صحيفة الشركات

حقوق الطبع محفوظة لمصلحة الشركات

القاهرة

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

٢٠٠١

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية
مصلحة الشركات

وافقت مصلحة الشركات على تأسيس شركة : تكنووف للتجارة .
طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون
رقم ٣ لسنة ١٩٩٨
بتاريخ : ٢٠٠٠/١٢/٥
نوع الشركة : شركة مساهمة مصرية .
تم التصديق على توقيعات مؤسسي الشركة بمكتب : توثيق الشركات .
بمحضر تصديق رقم : ١٤٩٣ (أ) لسنة ٢٠٠٠ بتاريخ : ٢٠٠٠/١٢/٥
تم قيد هذه الشركة في السجل التجاري بمكتب : القاهرة .
رقم القيد في السجل التجاري وتاريخه : ٦٣١٥ بتاريخ : ٢٠٠٠/١٢/١٨
وبناء عليه تقرر نشر عقد الشركة ونظامها الأساسي كما هو مبين فيما
يلي بهذه الصحيفة .

العقد الابتدائي
شركة تكنولوجيا للتجارة
شركة مساهمة مصرية

إند في يوم الخميس الموافق ٢٣/١١/٢٠٠٠
 فيما بين الموقعين أدناه :

محل الإقامة	إثبات الشخصية	تاريخ الميلاد	الهيئة	الاسم والجنسية
١٠٥ شارع ٢٥١ دجلة - المعادي	جواز سفر ١٢٨٢٧٦٦	٧ سبتمبر ١٩٦٤	مدير عام مكتب شريف حمودة للاستشارات المالية (ش.م.م)	١ - هبة محمد السمري محمد إبراهيم - مصرية
٣٨ ش رمسيس - مصر الجديدة	جواز سفر ٥٩٤٤	٣ نوفمبر ١٩٦٣	مهندسين حر	٢ - رامى مصطفى فاضل أوده باشا - مصرية
ش البيروني - مصر الجديدة	جواز سفر ١٧٨	١٣ نوفمبر ١٩٦٣	مهندسين حر	٣ - محمد على حمزة خضر - مصري
محلة دمنة - المنصورة - الدقهلية	جواز سفر ٧٢٨٥٨٣	١٤ يناير ١٩٥٠	مدير شركة سكرتو الدولية	٤ - محمد صلاح مصطفى درويش - مصري
٣ ش ٢٩ بيلو - الأزكية	ب.ع ٣١٢٦٤ الأزكية	١٤ أكتوبر ١٩٥٤	صاحب شركة صفوت كوربوريشن	٥ - أحمد مصطفى صفوت - مصري

- ٣ -

مادة ١ - يقر الموقعون على هذا العقد بأنه قد توافرت في كل منهم الأهلية اللازمة لتأسيس الشركة وبأنه لم يسبق صدور أحكام قضائية على أي منهم بعقوبة جنائية أو جنحة مخلة بالشرف ، أو بعقوبة من العقوبات المنصوص عليها في المواد (٨٩) و (١٦٢) و (١٦٣) و (١٦٤) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ خلال الخمس سنوات السابقة على تقديم طلب التأسيس (ما لم يكن قد رد إليه اعتباره) وبأنهم لا يعطون بالحكومة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام

كما يتعهد المؤسسون بسداد باقى ربع رأس المال المصدّر على الأقل خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ تأسيس الشركة طبقاً لأحكام القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وقد اتفقوا على تأسيس شركة مساهمة مصرية بترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية طبقاً لأحكام القوانين المعمول بها ووفقاً لأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والظام الملحق بهذا العقد ، مع مراعاة أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية .

مادة ٢ - اسم هذه الشركة هو : شركة تكنويف للتجارة .

(شركة مساهمة متمتعة بالجنسية المصرية) .

مادة ٣ - غرض هذه الشركة هو :

١ - الاستيراد والتصدير والتسويق والبيع المحلى والتوزيع والتوكيلات التجارية .

٢ - الصيانة والتدريب .

٣ - تقديم الاستشارات الفنية والتجارية فى حدود أغراض الشركة عدا الاستشارات القانونية .

٤ - التصنيع .

٥ - المقاولات بما فيها عمليات تسليم المفتاح .

مادة ٧ (مكررة) - يتكون رأس مال الشركة من خمسين ألف سهم اسمي ، وفي تم الاكتتاب في رأس المال على النحو التالي :

نسبة المساهمة	العملة التي تم الوفاق بها	القيمة الاسمية بالجنبة المصري	عدد الأسهم		الاسم والجنسية
			الافتدائية	القيمة	
١٠٠٪	جنيه مصري	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	-	١ - هبة محمد السويدي، محمد إبراهيم - مصرية
١٠٠٪	جنيه مصري	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	-	٢ - رامي مصطفى فاضل أوده باشا - مصري
١٠٠٪	جنيه مصري	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	-	٣ - محمد علي حنزة خضر - مصري
١٠٠٪	جنيه مصري	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	-	٤ - محمد صلاح مصطفى درويش - مصري
١٠٠٪	جنيه مصري	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	-	٥ - أحمد مصطفى صفر - مصري
١٠٠٪	جنيه مصري	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	-	٦ - هبة محمد السويدي، محمد إبراهيم - مصرية
١٠٠٪	جنيه مصري	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	-	٧ - رامي مصطفى فاضل أوده باشا - مصري

اللاكتيون :

الاسم والجنسية	عدد الأسهم	
	العينية	النقدية
٣ - محمد علي حمزة خضر - مصري	-	١٥٠٠٠
٤ - محمد صلاح مصطفى درويش - مصري	-	١٢٥٠
٥ - أحمد مصطفى صفوت - مصري	-	١٢٥٠
الإجمالي	-	٥٠٠٠٠

وتبلغ نسبة مشاركة المصريين (١٠٠٪)، وقد دفع المكتتبون والمؤسسون (١٠٪) المصروفات وقدره (خمسون ألف جنيه مصري)، وأودع في البنك المصري الأمريكي - فرع المعادي - المبلغ المذكور. المبلغ لا يجوز سحبه إلا بعد اكتساب الشركة الشخصية الاعتبارية.

- ٧ -

مادة ٨ - يتعهد الموقعون على هذا العقد بالسعى في الحصول على موافقة مصلحة الشركات على إنشاء الشركة والقيام بكافة الإجراءات اللازمة لإنشاء تأسيسها ، وفي هذا السبيل وكلوا عنهم السيد / شريف محمد حمودة أو من يوكله - في القيام بالنشر والقيود بالسجل التجارى واتخاذ الإجراءات القانونية واستيفاء المستندات اللازمة وإدخال التعديلات التى تراها الجهات المختصة لازمة سواء على هذا العقد أو على نظام الشركة المرفق وتسليم كافة الوثائق إلى مجلس إدارة الشركة .

مادة ٩ - تلتزم الشركة بأداء المصروفات والنفقات والأجور والتكاليف التى تم إنفاقها فى سبيل تأسيس الشركة ، وذلك خصصا من حساب المصروفات العامة .

مادة ١٠ - حرر هذا العقد بمدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية فى يوم () الموافق () من شهر () سنة ١٤١١ هجرية ، الموافق (٦) من شهر (١١) سنة ٢٠٠٠ ميلادية ، من (٥) نسخ ، لكل من المتعاقدين نسخة ، وباقى النسخ لتقديدها إلى الجهات المعنية لاستصدار القرار المرخص بالتأسيس .

- ٨ -

توقيعات المؤسسين

الترقيم	محل الإقامة	الاسم والجنسية
	١٠ (أ) شارع ٢٥١ دجلة - المادى	١ - هبة محمد السمرى محمد إبراهيم - مصرية
	٣٩ ش رمسيس - القاهرة	٢ - رامي مصطفى فاضل أوده بالحا - مصرية
	٤ ش النبروى - قصر الجديدة	٣ - محمد على حمزة خضر - مصرية
	محلة دمنة - النصر - الدقهلية	٤ - محمد صلاح مصطفى درويش - مصرية
	٣٠ ش ٢٦ أريبر - القاهرة	٥ - أحمد مصطفى صفوت - مصرية

- ٩ -

النظام الأساسي

شركة تكنولوجيا للتجارة

شركة مساهمة مصرية

الباب الأول

في تأسيس الشركة

مادة ١ - تأسست طبقاً لأحكام القوانين المعمول بها في جمهورية مصر العربية ووفقاً لأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي التالي ، شركة مساهمة مصرية بالشروط المقررة فيما بعد ، ومع مراعاة أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية .

مادة ٢ - اسم هذه الشركة هو : شركة تكنولوجيا للتجارة .
(شركة مساهمة مصرية بالجنسية المصرية) .

مادة ٣ - غرض هذه الشركة هو :
١ - الاستيراد والتصدير والتخزين والتوزيع والتوكيلات التجارية .

٢ - الصيانة والتدريب .

٣ - تقديم الاستشارات الفنية والتجارية في حدود أغراض الشركة عدا الاستشارات القانونية .

٤ - التصنيع .

٥ - المقاولات بما فيها عمليات تسليم المفتاح .

- ١٠ -

مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والقرارات السارية وبشرط استئذان التراخيص اللازمة لممارسة هذه الأنشطة .

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التى تزاوُل أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج ، كما يجوز لها أن تندمج فى الهيئات السالفة أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية .

مادة ٤ - يكون مركز الشركة الرئيسى ومقرها القانونى فى مدينة القاهرة - محافظة القاهرة ، ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو مكاتب أو توكيلات فى مصر أو فى الخارج .

مادة ٥ - المدة المحددة لهذه الشركة هى : عشرون سنة ، تبدأ من تاريخ اكتساب الشركة الشخصية الاعتبارية .

الباب الثانى

فى رأس المال

مادة ٦ - حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ جم (خمسة ملايين) جنيه مصرى ، وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ جم (خمسمائة ألف) جنيه مصرى ، موزعاً على ٥٠٠٠٠٠٠ سهم (خمس مائة ألف) سهم قيمة كل سهم ١٠٠ جم (عشرة) جنيهات مصرية ، وجميعها أسهم نقدية .

مادة ٧ - يتكون رأس مال الشركة من ٥٠٠٠ سهم أسس ، وقد تم الاكتتاب في رأس المال على النحو التالي :

نسبة المشاركة	العملة التي تم الرقاه بها	القيمة الاسمية بالجنيه المصري	عدد الأسهم		الاسم والجنسية
			التقديرية	العتبية	
المؤسسون :					
١/٥	جنيه مصري	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠	-	١ - هبة محمد السعيد محمد إبراهيم - مصرية
١/٢	جنيه مصري	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠	-	٢ - رامي مصطفى فاضل أوده باشا - مصري
١/٢٠	جنيه مصري	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠	-	٣ - محمد علي حمزة خضر - مصري
١/٥	جنيه مصري	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠	-	٤ - محمد صلاح مصطفى درويش - مصري
١/٥	جنيه مصري	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠	-	٥ - أحمد مصطفى صفوت - مصري
المكتتبون :					
١/٥	جنيه مصري	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠	-	١ - هبة محمد السعيد محمد إبراهيم - مصرية
١/٥	جنيه مصري	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠	-	٢ - رامي مصطفى فاضل أوده باشا - مصري

نسبة المشاركة	العملة التي تم الرافا بها	القيمة الاسمية بالجنيه المصري	عدد الأسهم		الاسم والجنسية
			التقديرية	العينية	
٣٠٪	جنيه مصري	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠	-	٣ - محمد علي حنزة حضر - مصري
٢٠٪	جنيه مصري	١٢٥٠٠	١٢٥٠٠	-	٤ - محمد صلاح مصطفى درويش - مصري
٢٠٪	جنيه مصري	١٢٥٠٠	١٢٥٠٠	-	٥ - أحمد مصطفى صلتوت - مصري
١٠٠٪	جنيه مصري	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	-	الإجمالي ...

وتبلغ نسبة مشاركة المصريين (١٠٠٪) ، وقد دفع المكتتبون والموسعون (١٠٪) القيمة الاسمية للأسهم بالكامل عند الاكتتاب .

- ١٣ -

مادة ٨ - تستخرج شهادات الأسهم من دفتر ذى قسائم وتعطى أرقاماً مسلسلية ويرقع عليها عضوان من أعضاء مجلس الإدارة، يعينهما المجلس وتختتم بخاتم الشركة ، ويجب أن يتضمن السهم على الأخص اسم الشركة التى أصدرته وشكلها القانوني وعنوان مركزها الرئيسى وشرطها باختصار ومدتها وتاريخ ورقم ومحل قيدها بالسجل التجارى وقيمة رأس المال وعدد الأسهم الموزع عليها، وكذلك نوع السهم وخصائصه وقيمتة الاسمية وما دفع منها واسم المالك فى الأسهم الاسمية ، ويكون للأسهم كويونات ذات أرقام مسلسلية يبين بها رقم السهم ، ويجوز أن تستخرج شهادات الأسهم من فئة سهم واحد أو خمسة أسهم ومضاعفاتها .

مادة ٩ - يجب أن يتم الوفاء بباقى قيمة كل سهم خلال خمس سنوات على الأكثر من تاريخ تأسيس الشركة وذلك فى المواعيد والطريقة التى تحددها الجمعية العامة العادية وعلى أن يعلن عن تلك المواعيد قبل حلولها بخمسة عشر يوماً على الأقل ، وتفيد المبالغ المدفوعة على شهادات الأسهم وكل سهم لم يؤشر عليه تأشيراً صحيحاً بالوفاء بالمبالغ الواجبة الأداء بطل جتماً تداوله .

وكل مبلغ واجب السداد وفاء لباقى قيمة السهم ويتأخر أداءه عن الميعاد المحدد له تستحق عنه فائدة لصالح الشركة بواقع (٧٪) سنوياً من يوم استحقاقه بالإضافة إلى التعويضات المترتبة على ذلك .

ويحق لمجلس إدارة الشركة أن يقوم ببيع هذه الأسهم لحساب المساهم المتأخر عن الدفع وعلى ذمته وتحت مسئوليته وذلك بعد مضى ستين يوماً على الأقل من تاريخ إبلاغه بذلك وبعد اتخاذ الإجراءات الآتية :

(أ) إعتذار المساهم المتخلف بالدفع وذلك بكتاب مسجل على عنوانه المبين بسجلات الشركة ومضى ستين يوماً على ذلك .

مادة ١٠

- ١٤ -

(ب) الإعلان في إحدى الصحف اليومية أو في صحيفة الشركة عن أرقام الأسهم التي تأخر أصحابها في الوفاء بقيمتها .

(ج) إخطار المساهم بكتاب مسجل بصورة من الإعلان وعدد المساهمين أو الصحيفة التي تم نشره بها ومضى خمسة عشر يوماً على ذلك ويخصم مجلس إدارة الشركة من ثمن البيع ما يكون مطلوباً للشركة من أصل وفوائد ومصاريف ثم يحاسب المساهم الذي بيعت أسهمه على ما قد يوجد من الزيادة ويطالبه بالفرق عند حصول عجز ، ولا يؤثر التجاء الشركة إلى استعمال الحق المقرر بالفقرة السابقة على حقها في الالتجاء إلى جميع ما تخوله القوانين من حقوق وضمانات أخرى في نفس الوقت أو في أي وقت آخر .

وتلغى حصص كوك الأسهم المباعة بأسماء أصحابها وتبلغ بورصة الأوراق المالية المقيدة بها أسهم الشركة بذلك وعلى أن تسلم كوك الجديدة للمستثمرين هجواً عنها تحمل ذات أرقامها يشار فيها إلى أنها بديلة لكوك الملغاة .

مادة ١٠ - تنتقل ملكية الأسهم المقيدة لدى بورصة الأوراق المالية بإتمام قيد تداولها بالبورصة بالوسائل المعدة لذلك ، أما ملكية الأسهم الاسمية غير المقيدة لدى بورصة الأوراق المالية فيتم نقلها بإخطار البورصة بالتصرف وقام قيده لديها .

وبالنسبة لملكية الأسهم الحاملها - إن وجدت - فتنتقل بانتقال حيازتها وعلى الشركة إثبات نقل الملكية بسجلاتاتها خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ إخطار البورصة بها بذلك وبالرغم من حصول التنازل وقيده ببورصة الأوراق المالية وإثباته بسجلات الشركة يظل المكتتبون الأصليون والمتنازلون المتعاقبون مسئولين بالتضامن فيما بينهم مع من تنازلوا إليهم عن المبالغ المتبقية من قيمة الأسهم المتنازل عنها إلى أن يتم سداد قيمتها وفي جميع الأحوال ينقضى التضامن بانقضاء سنتين من تاريخ قيد التنازل في بورصة الأوراق المالية .

- ١٥ -

وبالنسبة لأيلولة الأسهم إلى الغير بالإرث أو الوصية يجب على السوارث أو الموصى له أن يطلب قيد نقل الملكية لدى البورصة . وإذا كان نقل ملكية السهم تنفيذا لحكم نهائي جرى القيد على مقتضى هذا الحكم ، وذلك كله بعد تقديم المستندات الدالة على ذلك .

وفي جميع الأحوال يوشح على السهم بما يقيد نقل الملكية باسم من انتقلت إليه .

مادة ١١ - لا يلزم المساهم إلا بقسمة كل سهم من أسهمه ، ولا يجوز زيادة التزاماته . وتخضع جميع الأسهم من نفس النوع لنفس الالتزامات .

مادة ١٢ - يترتب حتماً على ملكية السهم قبول نظام الشركة وقرارات جمعيتها العامة .

مادة ١٣ - كل سهم غير قابل للتجزئة .

مادة ١٤ - لا يجوز لورثة المساهم أو لدائنيه بأية حجة كانت أن يطلبوا بوضع الاختتام على دفاتر الشركة أو قراطينها أو محركاتها ولا أن يطلبوا قسمتها أو بيعها جملة لعدم إمكان القسمة ولا أن يتدخلوا بأية طريقة كانت في إدارة الشركة ويجب عليهم في استعمال حقوقهم التعويل على قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وعلى قرارات الجمعية العامة .

مادة ١٥ - كل سهم يخول الحق في حصة معادلة لحصة غيره من الأسهم من نفس النوع بلا تمييز في اقتسام الأرباح وفي ملكية موجودات الشركة عند التصفية .

- ١٦ -

مادة ١٦ - تدفع الأرباح المستحقة عن السهم لآخر مالك له مقيداً اسمه في سجل الشركة ويكون له وحده الحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت حصصاً في الأرباح أو نصيباً في موجودات الشركة.

مادة ١٧ - تكون زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة وذلك طبقاً لأحكام المواد من (١٧) إلى (٣٣) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، وكذلك يجوز تخفيض رأس المال طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية .

مادة ١٨ - في حالة زيادة رأس المال بأسهم نقدية يكون للمساهمين القدامى حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الزيادة كل بحسب عدد الأسهم التي يمتلكها .

ويتم إخطار المساهمين القدامى بإصدار أسهم الزيادة ، في حالة تقرير حقوق أولوية خاصة بهم ، بالنشر أو بكتاب مسجل على حسب الأحوال طبقاً لما هو منصوص عليه باللائحة التنفيذية مع منح المساهمين القدامى مهلة للاكتتاب لا تقل عن ثلاثين يوماً من فتح باب الاكتتاب .

مادة ١٩ - في حالة زيادة رأس المال يجوز للجمعية العامة غير العادية تقرير حقوق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الزيادة للمساهمين القدامى كل بحسب قيمة الأسهم التي يحملها ، وذلك بشرط أن يتساوى جميع المساهمين من ذات المرتبة في التمتع بهذه الحقوق .

- ١٧ -

الباب الثالث

في

السندات والصكوك

مادة ٢٠ - يجوز للشركة بقرار من الجمعية العامة غير العادية أن تقرر إصدار سندات أو صكوك تقبل مخسوة لمواجهة الاحتياجات التمويلية للشركة أو لتمويل نشاط أو عملية بذاتها بشرط أداء رأس المال المصدر بالكامل وعلى ألا تزيد قيمتها عن صافي أصول الشركة حسبما يحدده مراقب الحسابات وفقاً لآخر ميزانية وافقت عليها الجمعية العامة.

ويتضمن قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة قيمة السندات أو الصكوك وشروط إصدارها ومدى قابليتها للتحويل إلى أسهم والمائد التي يعلل السيد أو الصك وأساس حسابه كما يجوز أن يتضمن القرار المذكور القيمة الإجمالية للسندات أو الصكوك وما لها من ضمانات وتأمينات مع تفويض مجلس إدارة الشركة في تحديد الشروط الأخرى المتعلقة بها ويجب إصدار تلك الأوراق خلال مدة أقصاها نهاية السنة المالية التالية لقرار الجمعية العامة غير العادية بإصدارها.

المجلس الرابع - في إدارة الشركة
والجلس الأول
مجلس إدارة الشركة

مادة ٢٩ - يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من ثلاثة أعضاء يمثل الأقل وسبعة أعضا على الأكثر تعيينهم الجمعية العامة ، ويشترط في كل منهم أن يكون مائكا لمائة من أسهم الشركة لا تقل قيمتها عن خمسة آلاف جنيه مصري ، واستثنى من طريقة التعيين السابقة الذكر عين المؤسسون أول مجلس إدارة من خمسة أعضاء ، وبأنهم كانوا على :

الترتيب	وحدل الإقامة	البريد التي كان يمثلها عنوان العنصر بتمثيل السابقة	المهنة	الاسم والجنسية
١ -	١٩ شارع ٢٥١ وجلة - المنادي .	مكتب شريف حمودة للاستشارات المالية (ش.م.م) ك القائضة للاستشارات المالية	مدير عام	١ - هبة محمد السمرى مصرية إبراهيم - مصرية ٢ - رامي مصطفى فاضل أوده باشا مصري
٢ -	٣٩ شارع سيسين - القاهرة .	القائضة للاستشارات المالية	مهندسين حر	٣ - محمد علي حبرة خيفر مصري
٣ -	٤ ش. البرزني بجوار قصر النازن - مصر الجديدة .	القائضة للاستشارات المالية	مهندسين حر	٤ - محمد صلاح مصطفى دويش مصري
٤ -	مسجلة دائمة - المنصورة - الدوائية .	سركو الدولية للاستيراد	مدير شركة سركو الدوائية	٥ - أحمد مصطفى ضيفوت مصري
٥ -	٣ ش. ٣٦ يوليو - الأزكية .	شركة صفوت كروتوديشن	صاحب شركة صفوت كروتوديشن	

ويخبر ضم عضوين على الأكثر من ذوي الخبرة لمدة لا تقل عن ١٠٠٠ ساعة عمل

- ١٩ -

ويقر السادة المذكورون بأنه لم يسبق صدور أحكام قضائية على أي منهم بعقوبة جنائية أو جنحة مخلة بالشرف أو بعقوبة من العقوبات المنصوص عليها في المواد (٨٩) و (١٦٢) و (١٦٣) و (١٦٤) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، وذلك خلال الخمس سنوات السابقة على تعيينهم بمجلس الإدارة (ما لم يكن قد رد إليه اعتباره) وبأنهم لا يعملون بالحكومة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام ، ويقبلهم لعضوية مجلس الإدارة ، وأنهم لا يجتمعون بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركتين سواء بصفتهم الشخصية أو بصفتهم نائبين عن الغير ، ومن يجمع منهم بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركتين يمتلك في كل شركة منها نسبة (عشرة في المائة) على الأقل من رأس مال الشركة المصدر ، ويتعهد أعضاء مجلس الإدارة بأن يقوموا بإيداع شهادات الاكتساب التي تقوم مقام أسهمهم خلال العضوية بأحد البنوك المعتمدة بالتطبيق لأحكام المادة (٢٤١) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمادة (٢٤١) من لائحة التنفيذية وذلك في خلال شهر (على الأكثر) من تاريخ قيد الشركة في السجل التجاري ، كما يتعهدون بإيداع أسهم ضمان العضوية ذاتها لسجل محل الشهادات المذكورة فور إصدار الأسهم وتقديم شهادة بذلك إلى مصلحة الشركات من البنك الذي تودع لديه هذه الأسهم .

مادة ٢٢ - يعين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات ، ويسري ذلك على مجلس الإدارة المعين في المادة السابقة يبقى قائماً بأعماله لمدة ثلاث سنوات ولا يخل ذلك بحق الشخص المعين أن يجد في مجلس الإدارة في استبدال من مثله في المجلس وذلك على الوجه المبين باللائحة التنفيذية .

مادة ٢٣ - مع مراعاة أحكام المادة (٢٤٥) من اللائحة التنفيذية ، لمجلس الإدارة ، إذا لم يكن هناك أعضاء يجلسون محل العضو الأصلي ، أن يعين أعضاء في المراكز التي تخلو أثناء السنة .